

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
باسم حسين جبار			أسم الباحث
أم.د.علي محمد ثجيل			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
إنموذج مقترح لقاعدة محاسبية محلية عن الاستثمارات العقارية على وفق معيار المحاسبة الدولي (٤٠) / بحث تطبيقي في الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية (مساهمة مختلطة))			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
<p>تُعد الصناعة العقارية من أكبر القطاعات في العالم ، والمحرك الفعلي للاقتصاد العالمي والمحلي في كثير من البلدان ، ولكن هذا يتطلب وجود بيئة ومناخ ملائمة من الناحية الاقتصادية والأمنية والسياسية ، والتشريعات القانونية والإدارية ، تعمل كمحفز على نمو هذا القطاع من جهة ، وتشجيع الأفراد والمؤسسات على الدخول فيه والاستثمار في كافة مجالاته ، وتكمن سلامة وقوة الاستثمار في المجال العقاري في الحصول على عوائد تفوق معدلات التضخم للمحافظة على القيمة الزمنية للنقود المستثمرة مع مرور الوقت ، وقدرة المستثمر في تحقيق عوائد مناسبة على رأس المال المستثمر به ومن هنا تسعى هذه الدراسة الى بيان مفهوم الاستثمارات العقارية وأهميتها ، وتحليل ابرز المعايير العالمية والدولية والقواعد المحلية ذات الصلة بالاستثمارات العقارية ، وكذلك تسليط الضوء على واقع الاستثمارات العقارية في عينة البحث (الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية (مساهمة مختلطة)) تمهيداً لأعداد قوائم مالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (٤٠) "الاستثمارات العقارية " ، ولعدم وجود قاعدة محاسبية ورقابية في العراق بشأن الاستثمارات العقارية والتي اثر على موثوقية القوائم المالية وتأثيرها في اتخاذ القرارات المناسبة للجهات المستفيدة منها ، وان الاعتماد على قاعدة محاسبية محلية تتلائم وخصوصية البيئة العراقية على غرار المعيار الدولي للاستثمارات العقارية سوف يساعد على تحقيق الموثوقية وتوفير القرارات المناسبة لمتخذها ، هذا وقد استندت الدراسة إلى جانبين احدهما نظري والآخر تطبيقي ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :</p> <p>تتمثل أهم المشاكل الناجمة عن المعاملات الخاصة بالاستثمارات العقارية في كيفية التعرف عليها وإثباتها في السجلات المحاسبية وتحديد المدخل المستعمل في معالجة الاستثمارات العقارية وبيان اثر تلك المعالجات على القوائم المالية.</p>			

عدم اصدار قاعدة محاسبية محلية بشأن الاستثمارات العقارية من مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية في العراق ، ولاسيما في ظل الظروف البيئية المتجددة وخاصة في العراق للنهوض بقطاع الاستثمارات ومنها الاستثمارات العقارية .
قياس وعرض صافي الموجودات للوحدة الاقتصادية على أساس القيمة العادلة يجعل قرارات مستخدمي القوائم المالية أكثر رشداً إذا ما تم أعدادها بشكل علمي ومنطقي خارج الاجتهادات الشخصية .
وفي ضوء ما سبق توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات تمثلت أهمها بالاتي:

ضرورة إصدار قاعدة محاسبية محلية بشأن الاستثمارات العقارية لتكون مرشداً لأعضاء المهنة عند أعداد القوائم المالية ويؤمن في ذات الوقت إضفاء الثقة على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها ويعزز من إمكانية الاعتماد عليها من حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في شركات القطاع الخاص والعام .
تطوير الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية المحلية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات العقارية لما لذلك من أهمية في مواكبة التطورات البيئية المستجدة في مجال تشجيع الاستثمارات العقارية وجذب الاستثمارات الأجنبية في العراق والمساهمة في حل المشاكل الناجمة في التطبيق العملي في الكثير من الوحدات الاقتصادية العراقية في القطاع الخاص والمختلط .
ضرورة قيام مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقي بإصدار قاعدة محاسبية محلية خاصة بقياسات وافصاحات القيمة العادلة والمعالجات المحاسبية الخاصة بها ، وإصدار دليل تدقيق محلي خاص بمراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة ، يتضمن الإرشادات التفصيلية لكيفية مراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة بما يتناسب مع طبيعة هذا الحساب وبشكل يتلائم مع مسؤوليات مراقب الحسابات بهذا الخصوص .

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
شيماء عباس هويرف			أسم الباحث
أ.م.د.موفق عبد الحسين محمد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
√ دكتوراه		ماجستير	
تخطيط عملية التدقيق وتنفيذها باستخدام اساليب ادارة الوقت واثره في جودة عملية			عنوان البحث

التدقيق ((بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي))	
٢٠١٣	السنة
العربية	اللغة
<p>شيد العالم في السنوات الأخيرة الكثير من التغيرات تمثلت أساساً في العولمة، التطورات الاقتصادية الهائلة، المعلوماتية وكذلك الانهيارات المالية والاقتصادية التي مست كبرى الشركات في العالم، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بمهنة التدقيق لما تضيفه من ثقة في المعلومات التي توفرها للإدارة والجهات المستفيدة ، وحتى تكون عملية التدقيق فعالة لابد من وجود تخطيط سليم مبني على اسس علمية ليكون ركيزة قوية تستند اليها أعمال التدقيق المختلفة، وإذا كان التخطيط مهماً لإنجاز عملية التدقيق بجودة عالية فإن اختيار التقنية التي ستتبع في التخطيط لا يقل أهمية.</p> <p>يهدف البحث الى اقتراح اليه لتخطيط عملية التدقيق وتنفيذها على وفق الاساليب العلمية لإدارة</p> <p>الوقت لغرض معالجة مشكلة التقديرات الشخصية لمراقبي الحسابات عند تحديد اجراءات التدقيق وعند تقدير الوقت اللازم لتنفيذ اجراءات التدقيق وعند توزيع الاعمال على اعضاء فريق التدقيق والتي ينتج عنها التأخير في اتمام بعض اجراءات التدقيق ومن ثم التأخير في تنفيذ عملية التدقيق في الوقت المحدد لها، فضلا عن القيام ببعض اجراءات التدقيق بكفاءة اقل من المستوى المطلوب رغبة في الاسراع والانتهاء من عملية التدقيق في الوقت المحدد.</p> <p>واستند البحث إلى فرضيات مفادها إن استخدام أساليب إدارة الوقت في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ومن ثم تخفيض كلفة اداء عملية التدقيق. وإن الأخذ ينظر الاعتبار عند اعضاء فريق التدقيق عند توزيع الاعمال يؤدي في التخطيط الأمثل لإدارة الوقت ومن ثم تخفيض كلفة التدقيق. كما إن استخدام أساليب إدارة الوقت عدا تحت اجراءات التدقيق وعند تقدير الوقت اللازم لتنفيذ هذه الاجراءات يؤدي إلى تحسين جودة النادي.</p> <p>ولغرض تحقيق اهداف البحث فقد تم اختيار الأرضية في هيئة الرقابة الدالية المسؤولة عن تدقيق شركات التأمين، وفي ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية التي تمت في البحث فقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات. من ابرز الانتاجات -</p> <p>من خلال استخدام اسلوبي PERT.CPM في تخطيط عملية التدقيق وتنفيذها يمكن عراق الحسابات توفير الادلة الموضوعية الأسكت اله مثل العلية العملية الخرمة في عله عن طريق تقديمه لخطة التدقيق على وفق أسلوب - اللاشارت اطارات H.JPG سبنة التدقيق في توفير الاساس الموضوعي الكمي لتحديد هذه العناية بدلا من الاعتماد على الخبرة في تقديرها</p> <p>تحديد امكانية تنفيذ عملية التدقيق في الوقت المحدد لها من عدمه كذلك تقديم المساعدة في ترشيد تقديرات الازمنة بمعالجتها بالطرق الاحصائية والرياضية حتى تكون اكثر واقعية ، وان اسلوبي PERT-CPM يقدم الطريقة الأفضل لكيفية تنفيذ عملية التدقيق في وقت اقل من الوقت المحدد لها اما بإعاده تخصيص الموارد</p>	الخلاصة

<p>البشرية على مهام التدقيق او بتشغيل مراقبي الحسابات وقتاً</p> <p>هناك علاقة بين اساليب ادارة الوقت PERT-CPM وعملية التدقيق من حيث مجموعة من المقومات الأساسية التي تقوم عليها اساليب ادارة الوقت PERT-CPM والتي تتوافر ايضاً في مجال التدقيق، فضلاً عن مراحل استخدام اسلوبي PERT-CPM التي تتفق مع مراحل تنفيذ عملية التدقيق، وبما يساعد مراقبي الحسابات في تخطيط عملية التدقيق ومراقبة عملية التنفيذ والتخفيض من ضغوط الوقت التي تؤثر في جودة عملية التدقيق.</p> <p>وقد قدمت الدراسة عدداً من التوصيات منها :-</p> <p>ضرورة تطبيق اسلوبي PERT-CPM واللذين يسيزار بالكذابة في تخطيط عملية التدقيق في ديوان الرقابة المالية الاتحادي، إذ يمكننا من تنقيد عملية التدقيق في الوقت المحدد لها أو في وقت</p> <p>أقل وبالتكلفة المناسبة. تبني الآلية المقترحة التي تعنى بتخطيط عملية التدقيق وتليدها على وفق اساليب ادارة الوقت.</p> <p>لما توفره من توضيح وتبسيط التين اساربي PERTCPM في عنية التدقيق، وما يحققه هذان الاسلوبان من توفير اساس علمي مدروس للتخطيط والحدوثة والمتابعة ومن ثم رفع جودة عملية التدقيق.</p>
--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
صدام كاطع هاشم			أسم الباحث
د.نضال عبد الزهرة مرداو			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
√ دكتوراه		ماجستير	
العوامل المؤثرة في تخطيط النفقات الجارية في الموازنة العامة الاتحادية للدولة (بحث تطبيقي في عينة من دوائر وزارة الصحة)			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			العربية

<p>يزداد الاهتمام بالتخطيط على مستوى الوحدات الحكومية لكونه وسيلة لادارة الموارد المادية والبشرية وتوجيهها واستثمارها في المجالات التي تضمن زيادة في اقتصاديات الوحدات الحكومية العامة التي تعد جزء من الاقتصاديات العامة للدولة .</p> <p>أن مشكلة البحث تكمن في عدم الأخذ بالعوامل المؤثرة في تخطيط النفقات الجارية الذي تؤثر سلبا على عملية التخطيط المالي على مستوى وزارة الصحة مما يؤثر على حودة الخدمات المقدمة للمواطنين فقد سعى الباحث الى دراسة واقع التخطيط المالي في بعض دوائر الصحية التابعة لوزارة الصحة من خلال تحليل موازنتها الجارية وتشخيص الانحرافات في تنفيذ تلك الموازنات واقترح أنموذج لتخطيط النفقات الجارية</p> <p>وكانت فرضية البحث في عدم اتباع خطوات علمية محددة تمر بها عملية التخطيط المالي ستؤدي الى عدم الربط التي بين العوامل المؤثرة ومرحلة تخطيط نفقات الموازية الجارية.</p>	الخلاصة
--	----------------

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية		القسم	
عدنان كاظم مطرود		أسم الباحث	
أ.م. د.علي محمد ثجيل المعموري		أسم المشرف	
		الأيمل	
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
√ دكتوراه		ماجستير	
		عنوان البحث	
		"دور جودة التدقيق في تعزيز مستوى الحاكمية المؤسسية"(بحث تطبيقي ودراسة تحليلية في عينة من الشركات العامة العراقية	
		السنة	
		٢٠١٣	
		اللغة	
		العربية	
		الخلاصة	
<p>تعد الحاكمية المؤسسية ضرورة فرضتها الحياة على الشركات, خصوصا في ظل الظروف التي نشأ بها تعارض مصالح الأطراف الفاعلين في العمليات الاقتصادية, سواء كانوا مستثمرين أو عاملين أو مديرين في تلك الشركات, والغاية من تبني هذا المفهوم محاربة الفساد المالي والاداري , وتقليل حالة التعارض بين الاطراف المتعاملة مع الوحدات الاقتصادية , وان من أهم الدعائم الهامة التي تبني عليها الحاكمية المؤسسية هي الشفافية ومصداقية التقارير المنشورة من طرف الشركات , ومن هنا يبرز دور التدقيق الخارجي باعتباره الجهة المحايدة التي تعمل على زيادة مصداقية التقارير عن طريق اجراء عملية تدقيق بجودة عالية من أجل تقديم المعلومة المناسبة ورفع درجة موثوقيتها , وجاءت هذه الدراسة لمعرفة الدور المهم لجودة</p>			

<p>أداء مدقق الحسابات ومدى مساهمته في تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية.</p> <p>ومن أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ما يأتي:</p> <p>أن العمل على تحسين وتطوير أساليب التدقيق الخارجي فضلا عن المعايير التي تتعلق بال جودة يساهم بشكل رئيسي في تحسين تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات العامة للوصول الى العديد من الأهداف وتحسين التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والمدقق الخارجي.</p> <p>لغرض تنفيذ مبادئ وقواعد الحاكمية المؤسسية يستوجب توافر التنظيم الإداري والمهني المتكامل الذي يشتمل على وجود مجلس إدارة فاعل ولجنة تدقيق التي تؤثر بشكل رئيسي في الإجراءات التي تقوم بها إدارة الشركة مما يحقق زيادة كفاءة ونوعية التقارير المالية التي تساعد الشركة للوصول إلى الأهداف المخططة.</p> <p>يؤثر الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الخارجي في دعم وتفعيل مبادئ الحاكمية المؤسسية ، مما يشير إلى أهمية دراسة وتطوير المعايير والأسس التي تقوم عليها هذه المهنة بصورة مستمرة تدعيماً لقواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية في هذا الخصوص.</p>
--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية		القسم	
علي حميد نعيم		أسم الباحث	
أ.د. فيحاء عبد الله يعقوب		أسم المشرف	
		الأيمل	
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه	ماجستير	
دليل مقترح لتدقيق النظام المحاسبي المؤتمت على وفق أطار (COBIT)			عنوان البحث
(بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية)			
٢٠١٣			السنة
العربية			اللغة
بات عالمنا اليوم متسارعا في التطور بفضل ظهور ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي أخذت طابعا متسارعا في التطور والانتشار وهو ما يسمى بمفهوم الاتمته إذ أصبحت التكنولوجيا فيه القاعدة الاساسية التي تنطلق منها دول العالم في تعاملاتها ورفع			الخلاصة

مستواها وتقدمها وذلك لمتابعة التتابع الزمني الذي اختصر الكثير من المسافات في كثير من دول العالم .

ان ثورة المعلومات الجديدة اصبحت اللغة الواحدة لكل شعوب العالم عن طريق التعامل والتبادل والاشتراك بالمجالات كافة الاساسية (الاقتصادية والثقافية والعلمية) والمحاسبية حلقة من حلقات هذه الثورة فقد تحولت معظم النظم التقليدية (اليدوية) في الشركات بصورة عامة والصناعية بصورة خاصة الى النظم المؤتمتة , هذا التحول في الانظمة استدعى من مراقبي الحسابات ان يطوروا عملهم التقليدي لفحص الانظمة المؤتمتة لذا كان لزاما توفير ادوات للتدقيق تساعد مراقبي الحسابات لمواكبة التطور ونتيجة لعدم وجود دليل تدقيقي محلي خاص بتدقيق النظم المحاسبية المؤتمتة , جاء البحث لتوفير دليل تدقيقي يساعد مراقبي الحسابات للاسترشاد به على وفق اطار COBIT الذي يوفر اجراءات تدقيق تفصيلية بتكنولوجيا المعلومات وخاصة بنظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة .

يهدف البحث الى اقتراح دليل تدقيق محلي لتدقيق النظم المحاسبية المؤتمتة ولتحقيق هذا الهدف قسم البحث على اربعة فصول الفصل الأول وشمل مبحثين إذ يتناول المبحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني على بعض الدراسات السابقة . الفصل الثاني الجانب النظري تسليط الضوء لتدقيق النظم المحاسبية والذي تضمن على ثلاثة مباحث ، استعرض المبحث الأول النظام المحاسبي المؤتمت (المفهوم على وفق اطار COBIT ، الأهمية ، الأهداف ، مقارنة بين النظم المحاسبية التقليدية والمؤتمتة ، مخاطر نظام المحاسبي المؤتمت وامن المعلومات ودور مراقب الحسابات تجاه امن المعلومات) في حين تطرق المبحث الثاني لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وماهي مجالاتها وادواتها وتم التطرق الى اطار COBIT (المفهوم ، الأهمية ، الأهداف ، الأبعاد ، المجالات التي يغطيها , المبحث الثالث تناول تدقيق النظم المحاسبية المؤتمتة على وفق اطار COBIT) , الفصل الثالث خصص للجانب العملي المبحث الاول منه نبذة عن عينة البحث (الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية ... وتناول المبحث الثاني دليل مقترح لتدقيق النظام المحاسبي المؤتمت على وفق اطار COBIT) وتطرق المبحث الثالث أدوات الدراسة وتحليل النتائج, الفصل الرابع تناول الاستنتاجات والتوصيات في مبحثين يتناول المبحث الأول اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها طبقا لمعطيات البحث في حين يتضمن المبحث الثاني عرض أهم التوصيات التي قدمت لوضعها امام الجهات المختصة .

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم
لمياء محمد عبد الحسن	أسم الباحث
أ.م.د.موفق عبد الحسين	أسم المشرف
	الأيمل

الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير		دكتوراه ✓	
عنوان البحث	التخطيط المستند للمخاطر باستخدام مصفوفة (الخطر/ الرقابة) واثره على جودة التدقيق بحث تطبيقي في شركة حمورابي العامة للمقاولات الانشائية			
السنة	٢٠١٣			
اللغة	العربية			
الخلاصة	<p>ان الحكم المهني لمراقبي الحسابات على مديات الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية يمثل الخطوة الاولى في الطريق السليم لرسم خطط وتنفيذ عمليات تدقيق ذات جودة عالية وتقليل مخاطر ابداء رأي غير معبر عن حقيقة نتيجة النشاط والمركز المالي للجهات محل التدقيق. ان عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية عملية لاتخلو من التعقيد وتختلف من جهة إلى اخرى تبعا للمخاطر المحتملة والاجراءات المتخذة لمواجهة تلك المخاطر.</p> <p>تهدف الدراسة إلى اقتراح إنموذج برنامج تدقيق مستند على المخاطر من خلال استخدام مصفوفة الخطر/الرقابة في تحديد مخاطر التدقيق من خلال تحديد (المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف) وتحديد حجم عينة التدقيق المستند على مخاطر الوحدة.</p> <p>وانطلق البحث محاولا وضع الحلول لمشكلة عدم وجود نظام سليم يربط نتائج قوائم الاستقصاء المعدة مسبقاً بالتحديد السليم لأثر تلك النتائج على حجم ونوع العينة الملائم لمواجهة مخاطر المنشأة .</p> <p>وفي إطار سعيه لتحقيق هدفه استند البحث إلى فرضية ان التخطيط المستند للمخاطر باستخدام مصفوفة الخطر/الرقابة في تقييم نظام الرقابة الداخلية يقلل مخاطر التدقيق وبالتالي يحقق جودة التدقيق.</p>			

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم
محمد عبد الجليل عباس	أسم الباحث
أ.د فيحاء عبد الله يعقوب	أسم المشرف
	الأيمل

الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير		دكتوراه ✓	
عنوان البحث	أهمية عمل لجان التدقيق وتكاملها مع مهام ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الحد من حالات الاحتيال			
السنة	٢٠١٣			
اللغة	العربية			
الخلاصة	<p>لقد لاقت فكرة لجنة التدقيق اهتماما ملحوظا في الادب المحاسبي والتدقيقي سواء المجمع العلمية والمهنية او من الباحثين ، نتيجة للاخفاقات والهزات المالية والانهيارات الكبرى للشركات العالمية ولاسيما حالات الاحتيال والتلاعب والتضليل في القوائم المالية وفقدان ثقة الجمهور بهذه القوائم المالية ، ويعد الاحتيال المالي ممارسات منافية للاخلاق والقانون مثل (الاختلاس ، السرقة ، الرشوة) وما شابهها من أعمال أخرى يسودها الخداع والمكر والطرق الملتوية والتبريرات غير المنطقية بغرض الحصول على منافع مادية سواء من شخص أو من مؤسسة خاصة أو حكومية, وضرب الاحتيال الكثير من اقتصاديات الدول العالم سواء النامية أو المتقدمة .</p> <p>ويرجع هذا الاهتمام المتزايد من لدن الهيئات العلمية الدولية المتخصصة للدور الذي يمكن ان تؤديه لجنة التدقيق كأحد اليات حوكمة الشركات في زيادة الدقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات . وذلك من خلال دورها الرقابي على عملية اعداد التقارير المالية وأشرافها على وظيفة الرقابة الداخلية في الشركات وتدعيم أستقلاليتها . وتنسيق الجهود ما بين التدقيق الداخلي العاملة في مؤسسات الدولة والمدقق الخارجي المتمثل ب(ديوان الرقابة المالية الاتحادي) لازالة الملاحظات والمخالفات والحد من حالات الاحتيال. وقد بني هذا البحث على أنموذج تطبيقي لعمل لجنة التدقيق في القطاع العام (المؤسسات الحكومية) في العراق التي تفتقد مثل تلك اللجان ولاسيما الحوكمة في أجهزة الدولة الرسمية التي ضربها حالات الاحتيال المختلفة وسادها الفساد المستشري في كافة مرافقها المختلفة ، ومايقوم به ديوان الرقابة المالية من دور بارز ومهم في اكتشاف الملاحظات والمخالفات المالية وحالات الاحتيال والتلاعب المالي في المؤسسات الحكومية ووفقا لقانونه رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ المعدل.</p>			

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم
مكي قاسم كعبير	أسم الباحث

أ.م.د.صلاح صاحب شاكر			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
✓ دكتوراه		ماجستير	
الأفصاح المحاسبي عن المقاولات في ظل القواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية وانعكاساته على موثوقية القوائم المالية بحث تطبيقي في شركة حمورابي العامة للمقاولات الانشائية			عنوان البحث
٢٠١٣			السنة
العربية			اللغة
<p>لا شك أن التحولات السياسية في العراق أدت إلى تحولات مماثلة بالإقتصاد العراقي، فالإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي جعل من المهم جداً في هذه المرحلة إعادة النظر بالسياسات والأنظمة المحاسبية المطبقة في العراق ومقارنتها بما هو مطبق في العالم الخارجي، وتحديد أوجه الإختلاف ومحاولة موازمتها مع السياسات والأنظمة المحاسبية المعتمدة عالمياً، لحماية الإقتصاد المحلي وتذليل العقبات أمام الإستثمار الخارجي من جهة، والإرتقاء بسياساتنا وأنظمتنا المحاسبية، من جهة أخرى.</p> <p>نتيجة التحولات أعلاه، وتنوع وتوسع خطط ومشاريع التنمية الإستثمارية، شهد قطاع المقاولات في العراق نمواً متسارعاً في حجمه ونشاطه. وهذا يتطلب الإهتمام بشركات المقاولات محاسبياً، لتطبيق المبادئ والمفاهيم المحاسبية السليمة لكي تتمكن من إحكام الرقابة على نفقاتها وإيراداتها وبما يضمن تنفيذ مشاريعها بصورة إقتصادية ومربحة لتحقيق الغاية التي تكونت من أجلها تلك الشركات.</p> <p>تمثلت مشكلة البحث، في أن المفاهيم التي نادى بها القاعدة المحاسبية المحلية رقم (١)، لا تعكس القياس السليم والموضوعي للمركز المالي ونتيجة نشاط شركات المقاولات. فضلاً عن قصور النظام المحاسبي الموحد في ترجمة مفاهيم تلك القاعدة، إلى معالجات قيادية تعكس الواقع المالي ونتيجة النشاط لشركات المقاولات.</p> <p>يهدف البحث إلى تحديث وموائمة الأنظمة والقواعد المحاسبية فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى موازمتها مع ما هو سائد ومقبول دولياً. نتيجة إعتقاد الباحث بأن هناك قصور في القاعدة المحاسبية المحلية والنظام المحاسبي الموحد في تزويد مستخدمي القوائم المالية، بالمعلومات الملائمة عن حقيقة نتائج النشاط والمركز المالي لشركات المقاولات.</p> <p>إستند البحث إلى فرضية تمثلت في قصور القاعدة المحاسبية المحلية والنظام المحاسبي الموحد في توفير المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية لشركات المقاولات.</p> <p>تناول البحث أهم المعايير والقواعد المحاسبية الدولية والمحلية التي تتناول الطرائق المحاسبية لقياس نفقات وإيرادات عقود الإنشاء وصولاً إلى معايير وقواعد الإفصاح المحلية والدولية ومدى موازمتها مع نشاط هذا القطاع الإقتصادي والنظام المحاسبي</p>			الخلاصة

الموحد، ومدى مساهمتها في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية وعلى وفق إطار مفاهيمي وتحليلي في ضوء ما قدمته الدراسات والبحوث المختصة وما عرضته وجهة نظر البحث الحالي. والتعريف بأهم الإنعكاسات المحاسبية لنشاط المقاولات، وتم ذلك من خلال الربط العلمي بين الخصائص المميزة لهذا النشاط ومقابلتها مع ما يناسبها من مفاهيم الإعراف والقياس والإفصاح في أدبيات المحاسبة، مستندين بذلك على القواعد المحاسبية الصادرة من مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية، ومعايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بموضوع البحث، كلما أمكن ذلك، وتحليل المعالجات القيدية بموجب النظام المحاسبي الموحد وعرض نقاط التشابه والاختلاف وإقتراح الحلول المناسبة لجعل النظام المحاسبي الموحد قابلاً للتطبيق في ظل المعايير والقواعد المحاسبية الدولية والمحلية، للوصول إلى عرض صورة واضحة وعادلة وموضوعية للممارسات المحاسبية الواجبة التطبيق في هذا القطاع الحيوي من القطاعات الاقتصادية.

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
ميثاق هاشم علي			أسم الباحث
أ.م.د. محمد حلو داود الخرسان			أسم المشرف
الأيمل			
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	√ دكتوراه	ماجستير	
اثر هيكلية أنظمة الرقابة الداخلية في تقليل فجوة توقعات مستخدمي التقارير المالية في ظل قانون ساربنز- اوكسلي (SOX) (بحث تطبيقي في شركة ابن ماجد العامة-البصرة)			عنوان البحث
٢٠١٣			السنة
العربية			اللغة
تعد الرقابة الداخلية من أهم الموضوعات التي تشغل رجال الفكر المحاسبي والم والاقتصادي وخاصة بعد الأزمات المالية العالمية والانهيارات التي حدثت في كد الشركات والنتيجة عن ضعف أساليب الهيكلية لأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة الشركات ودرجة المخاطر التي تواجهها والتي انعكست سلبياً على موثوقية القو والتقارير المالية وذلك بجعل المعلومات الواردة فيها مضللة ولا تلبي متطلبات مستخدمه			الخلاصة

في صياغة قراراتهم الصحيحة ، الأمر الذي دفع عدة جهات مهنية ودولية إلى ز الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية من خلال إصدار نشرات وتقارير عن تلك الأنظمة صدر قانون (SOX) كاستجابة لحالات التزوير في التقارير المالية والفضائح التي حدثت في الشركات الأمريكية ليوفر إطار قانوني ومهني والذي يوجب على الشركات أن تعتمد المعلومات المالية من قبل مستخدميها عن طريق إطار متكامل وفعال لأنظمة الرقابة الداخلية ، وهذا ما سعى إليه الباحث مستفيداً من الدراسات السابقة في أركان الموضوع ليوفر إطار رقابي يساعد الوحدات الاقتصادية في البيئة العراقية بالإفادة من نصوص وأحكام قانون (SOX) .